

**تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية لوكالة الجهة لتسيير القرض المصغر
-ولاية ورقلة- الفترة 2005-2014**

**Evaluating the programs of supporting the Entrepreneurship Projects of
the regional agency for managing the microcredit (ANGAM) of
OUARGLA for the period 2005-2014**

العربي عطية

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
larbiattia@yahoo.com

حمزة بن ناصف

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Hamzabncf@yahoo.fr

خالد رجم

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Redjemkhaled@gmail.com

Received:19 Apr 2017

Accepted: 15 May 2017

Published:30 June 2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز مساهمة برامج دعم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بولاية ورقلة، وقد سلطنا الضوء على جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كدراسة حالة، اذ حاولنا تحليل اهم الخدمات والبرامج التي تقدمها وكالة تسيير القرض المصغر، اضافة الى مدى نجاحها على مستوى الولاية في تحقيق الهدف المسطر من حيث دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ايضا ابراز اهم العرافيل التي تحول دون فعالية هذا البرنامج، وعليه توصلنا الى ان الوكالة لم تتمكن من تحقيق الاهداف المسطرة وهذا راجع الى صعوبات استرجاع القروض، اضافة عدم امكانيتها من خلق مؤسسات منتجة التي من شأنها التخفيف من نسبة البطالة في الولاية اضافة الى المساهمة في اقتصاد الدولة.

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيف JEL: G 29, G21

Abstract :

The aim of this paper is to highlight the contribution of SME projects in Ouargla. We have highlighted the National Agency for Microcredit Management ANGAM as a case study. We have tried to analyze the most important services and programs provided by the ANGM, and also to highlight the most important obstacles to the effectiveness of this program, and we have concluded that the Agency was unable to achieve the objectives of the rule and this is due to difficulties in recovering loans, Its intention to create productive institutions that will reduce the unemployment rate in the state in addition to contributing to the economy of the state.

Keywords: Entrepreneurial, Small and Medium Enterprises, National Agency for Microcredit Management (ANGAM).

Jel codes: G21, G 29.

المقدمة:

إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، و لذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة وعليه قامت الدولة الجزائرية باستحداث عدة اجهزة متخصصة في تمويل و مراقبة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر والبطالة من جهة و من جهة أخرى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات، ونذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، فضلا عن الوكالة الوطنية لتسهيل الفرض المصغر (ANGEM) التي سنتناولها حالة للدراسة في الجانب التطبيقي من هذا العمل.

وعليه نطرح الأشكالية التالية:

الى أي مدى تساهم الوكالة الجهوية لتسهيل الفرض المصغر في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقليم ورقلة؟

اولا: أهداف الدراسة:

- توضيح الخدمات والمزايا التي توفرها الوكالة الوطنية لتسهيل الفرض المصغر .
- الوقوف على العوائق التي تحد من مساهمة وكالات الدعم الحكومية وبالخصوص الوكالة الوطنية لتسهيل الفرض المصغر في ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

ثانيا: منهجية البحث: بهدف الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية البحث، سنعتمد على "منهج دراسة حالة" و هذا بعرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة للوكالة الوطنية لتسهيل الفرض المصغر و تحليل المعطيات و النتائج و مناقشتها.

ثالثا: الجانب النظري:

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- 1- سهولة التأسيس: ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلى الانخفاض النسبي لقيمة رأس المال اللازم لإنشائها. كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس و انخفاض التكاليف المتعلقة بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.¹
- 2- الاستقلالية في الإدارة: في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو المسير، ما يؤدي إلى تركز القرارات لديه، وهذا ما يسهل قيادة المؤسسة. لكن عادة ما نجد هذا النوع من المسيرين (مالك و مسير) متعدد على القيام ب مختلف الوظائف بمفرده، فمثلاً قد نجد هو من يتفاوض مع الزبائن و الموردين و يقوم بالإجراءات الإدارية و المصرفية و قد يشرف بنفسه على تصليح العتاد... الخ، كل هذه الأعمال قد تشيء عن معالجة بعض الأمور المهمة في المؤسسة.

في هذه الحالة فإن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها و نجاحها يتوقفان على قدرة هذا الشخص في التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.²

- 3- بساطة التنظيم: كلما كان حجم المؤسسة أصغر قلت معه المستويات التنظيمية و نقصت المسافة بينها، ففي الغالب يكون المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قريباً من العمال و هذا لنقاشه معهم نفس مكان و ظروف العمل، و

هذا الاتصال المباشر بالعمال يسمح للمسير بتقدير نقاط قوة و ضعف كل عامل و يمكنه كذلك من توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة.¹

4- نظام معلومات يتميز بقلة التعقيد: تتميز أنظمة المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة و قلة التعقيد، فعادة ما يعتمد المسؤولون على قنوات اتصال غير رسمية يستعمل فيها الاتصال المباشر، عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على آليات معقدة و قنوات اتصال مهيكلة. و كذلك بالنسبة لنظام المعلومات الخارجي فهو بدوره يتميز بالبساطة فمثلا نجد أن صاحب المؤسسة أو المسير لديه اتصال مباشر مع جميع الزبائن و الموردين.

5- قصر فترة الاسترداد: و هي الفترة اللازمة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لها القدرة على استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقل من غيرها و هذا راجع لـ³:

1-صغر حجم رأس المال المستثمر.

2-سهولة التسويق.

3-زيادة دورات البيع.

4-قصر دورة النتاج.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول و تكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية و مساهمتها في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن تلخيص الأهمية في النقاط الآتية:⁴

- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، و بالتالي فإن دعمها يعتبر تدعيمًا لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، و كذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني، لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة.

- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخلات الأفراد و إعادة صلتها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.

- تعد آلية فعالة في إنتاج و توفير سلع و خدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخول المنخفضة. كما إنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم. و تملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين و هذا لقوعها المباشر معهم.

- لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أشار تقرير صدر عن منظمة الأونكتاد بعد دراسة ميدانية لسبع دول آسيوية، بالدور الذي يلعبه هذا القطاع، إذ ساهم في رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 10% حيث ساهمت في استقطاب المستثمرين و هذا بالدخول في مشروعات مع شركاء أجانب مما يتيح الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و توسيع القاعدة الإنتاجية.

- تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل و رفع معدلات الدخل الفردي و إحداث التوازن الجاهي.

¹ Jean-Pierre, DEBOURSE, L'Accompagnement managérial et industriel de la PME, Harmattan, Paris 2000, p25

3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الدول النامية جملة من الصعوبات التي تعرقل نجاحها و تهدد في بعض الأحيان حتى بقاءها في السوق. و يمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يلي:

3-1- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي: يعتبر العقار الصناعي من العناصر المحددة لنجاح أي سياسة تنموية، و في نفس الوقت يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذه المشاكل متعلقة أساساً بـ⁵:

- ضعف التخطيط العمراني و تعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، و صعوبة تسوية عقود الملكية.

- غياب الشفافية و صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعقارات الصناعية المتوفرة.

- ارتفاع أسعار العقار.

- مشاكل متعلقة بالبني التحتية المرافقة للعقار الصناعي كالطرقات، قنوات الصرف الصحي، التزويد بالطاقة.. الخ.

3-2- الصعوبات المتعلقة بالتسويق: إن اختراق الأسواق من أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تواجه منافسة مزدوجة، من جهة تتنافس فيما بينها و من جهة أخرى تواجه منافسة شرسة من السلع المستوردة. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من ضعف شبكات توزيعها و محدودية الإمكانيات التي تسمح لها بإيجاد دراسات تسويقية و الترويج لمنتجاتها. و هذا ما يضعف قدرة منتجاتها على المنافسة و اختراق الأسواق.⁶

3-3- الصعوبات المتعلقة بالإدارة و التنظيم: و هي من أبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذه المشاكل قد تحد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بل و تهدد بقاءها في بعض الأحيان، إذ أنها كثيراً ما تكون مؤسسات فردية أو عائلية فجد مثلاً خلطاً بين الذمة المالية للمؤسسة و الذمة المالية لمالك و نجد كذلك أن التوظيف لا يخضع لمعايير موضوعية بل يتأثر باعتبارات شخصية كالقرابة. و هذا راجع بـ لافتقار أغلبها للياكل التنظيمية و تركز القرارات في شخص المالك الذي قد يعني من نقص الكفاءة و المهارة الإدارية.⁷

3-4- الصعوبات المتعلقة بالتمويل: يعد التمويل من المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة وخاصة في البلدان النامية، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من العقبات التي تحول دون حصولها على التمويل المصرفي اللازم، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات و الأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام المالي الموجود في الدول المختلفة، وبالتالي فإن ضعف التمويل و عدم توافر السيولة المطلوبة في الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة، ما يجعل صاحب المؤسسة في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو أن يلجأ إلى الطرق الموازية للتمويل بشروط قد لا يستطيع تحملها. كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضاً تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد و مجالات استخدام القرض و التدخل في الإدارة و ضعف الشفافية في تسهيل عملية منح القروض وكذلك محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.⁸

3-5- الصعوبات المتعلقة بالضرائب والتأمينات: أحياناً تتعامل أجهزة التأمينات و مصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة و الحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تحصل المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة على الإعفاءات و الميزات التي تمنح للمؤسسات الكبيرة

ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضريبية التي تحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي ب أصحاب المشاريع الصغيرة إلى التهرب الضريبي وقد يؤدي بها حتى إلى اللجوء للنشاط الموازي. وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظيفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بالقليل من الأعباء العمالي⁹

4- آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظراً للأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، و من جهة أخرى كثرة المعوقات و العجز الذي تعاني منه هذه المؤسسات، كان لابد للحكومات من توفير برامج و آليات تدعم هذا القطاع على جميع الأصعدة. و حتى تتحقق هذه الآليات و البرامج أهدافها يجب أن تتحمّل حول ثلاثة محاور أساسية، و هي:

- وضع إطار قانوني و امتيازات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع آليات تسهل عملية التمويل. (تكيف النظام المصرفي، مؤسسات وصناديق الاقتراض الحكومية المتخصصة)
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رابعاً: الجانب التطبيقي

1- عرض لهياكل دعم إنشاء المؤسسات في الجزائر:

1-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهادفة إلى²:

- تشجيع وتطوير الاستثمار في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كلّه من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- كما تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مجموعة من التحفيزات تتمثل في:
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمارات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- التكفل بتكليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجافي والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 03 إلى 10 سنوات من انطلاق المشروع حسب المناطق و حجم المشروع.

1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار wwwandi.dz

صغراء، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانت مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المشروع.¹⁰ و توفر الوكالة صيغتين من التمويل و هما:

- **تمويل ثالثي:** لإنشاء مؤسسة صغيرة (1 % مساهمة شخصية، 29 % قرض بدون فوائد، 70 % قرض بنكي)
- **تمويل ثانوي:** لإنشاء مؤسسة صغيرة (71 % مساهمة شخصية، 29 % قرض بدون فوائد).

1-3- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة والسعى لإدماجهم مرة ثانية في العمل، في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، وفي سنة 2004 أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـأموريـة تسهيل جهاز دعم إحداث النشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة و هذا باستحداث إجراءات جديدة تهدف إلى تسريع إطلاق المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء لجان انتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاعتماد وتمويل المشاريع.

1-4- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلقة بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن لقانون الأساسي لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، اطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية الازمة التي تشترطها البنوك. تتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

2- وكالة تسهيل القرض المصغر ANGEM (الدراسة الميدانية)

2-1- **لحة عن الوكالة:** ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 مشروع صغير في مختلف القطاعات إلا أنه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا منه، بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع في مراحل الإنشاء و النمو.

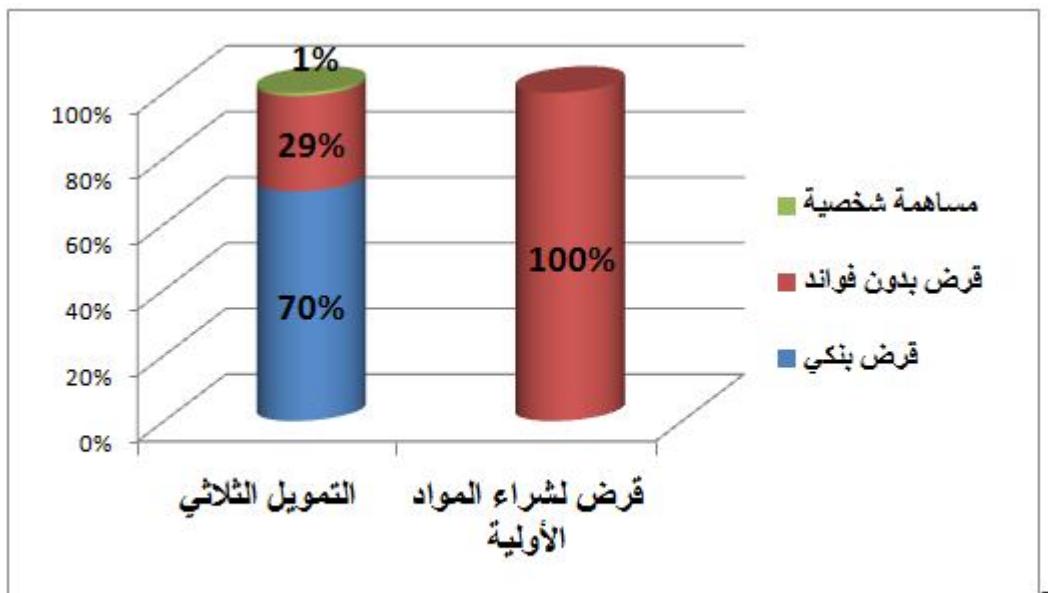
و خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 بالجزائر حول "تجربة القرض المصغر في الجزائر" ، وبناء على التوصيات المقدمة من طرف الخبراء المشاركين في هذا الملتقى، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل بهدف تسهيل جهاز القرض المصغر و محاربة الفقر و البطالة و كذا إدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحياة الاقتصادية.

2-2- **الوكالات الولاية:** من أجل تنفيذ المهام المنسدة للوكالة تم إنشاء 49 وكالة ولائحة تغطي كافة ولايات الوطن وهذه الأخيرة مدعومة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وتم مؤخرا استحداث خلايا مرافقة على مستوى بعض البلديات في ولايات الجنوب الكبير.¹¹

2-3-2 الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسهيل القرض :

- 1- الخدمات المالية (التمويل)³: تعتمد الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ثلاثة صيغ من التمويل وهي :
 - **الصيغة الأولى:** سلفة موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 40 000 دج، موجهة لفئة محددة من الأشخاص أصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت (لن نتناول في الدراسة الحالية هذا النوع من التمويل لأنّه غير موجه لمؤسسات صغيرة قائمة كما أنه لا يهدف لخلق مؤسسات صغيرة جديدة) –
 - **الصيغة الثانية:** قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 100 000 دج بالنسبة لولايات الشمال و 250 000 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل و التي هي في حاجة إلى تمويل يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير و لا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل – و يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.
 - **الصيغة الثالثة:** تمويل ثالثي (صاحب المشروع – الوكالة – البنك) لإنشاء مشروع صغير لا تتجاوز تكلفته 1 000 000 دج و يتم تسديده على 60 شهرا.

الشكل البياني رقم (1): الصيغ التمويلية التي تعتمدتها الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر



المصدر : منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر

2- الخدمات الغير المالية:

- أ- مرافقة – المستفيدين من جهاز الوكالة: وتمثل أهم الخدمات التي تدرج في إطارها فيما يلي.¹²
 - إعلام وتعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر و الفرص التي يتتيحها،
 - مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى و تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط و كذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة و التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،
 - مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة،

³ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر.

- مراقبة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق و خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم و هذا بتنظيم معارض و صالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم و تشطيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة و نظيرتها التي تملك خبرة في السوق ،

- تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكّنهم من تسهيل مؤسساتهم -

ب- **تكوين المستفيدين:** تقوم الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكّنهم من تسهيل مؤسساتهم.

• **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG :** يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع و يهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكّنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة. ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- رفع الثقة بالنفس؛

- الاستعمال الأمثل للموارد المالية؛

- خفض التكاليف و الاندثار المستمر؛

- تسهيل مدiovنية المؤسسة؛

- رفع حجم المبيعات؛

- استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة أكبر .

• **برنامج التكوين في إنشاء و تسهيل المؤسسات المصغرة GTPE:** يوجه هذا البرنامج للمستفيدين من التمويل الثلاثي و يهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء و تسهيل المؤسسات المصغرة. و يرتكز هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجارب و الخبرات بين المكونين. و المقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي:

- المؤسسة و العائلة؛

- التسويق؛

- تسهيل المخزون؛

- حساب التكاليف؛

- المحاسبة؛

- التخطيط المالي؛

- المستخدمين و الإنتاجية .

3- الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة: تمنح للمستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر عدة امتيازات وأهمها:

- تتحمل الخزينة العمومية على عاتقها الفوائد المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار برنامج الوكالة

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء العتاد الذي يدخل بشكل مباشر في الاستثمار

- إعفاء تام من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة ثلاثة سنوات.

- إعفاء من الضريبة العقارية على المبني المستخدمة في نشاط المؤسسة لمدة ثلاثة سنوات

- تعفى إجراءات إنشاء المؤسسات من طرف المستفيدين من كل حقوق التسجيل

- الحقوق الجمركية المتعلقة باستيراد العتاد الداخل في الاستثمار تطبق بنسبة 5 %

- فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، فإنه وبعد انتهاء فترة الإعفاء المقدمة بثلاث سنوات فإن صاحب المشروع يستفيد من التخفيضات التالية: (السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %، السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %، السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %).

4- ضمان القروض البنكية : تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 22/01/2004 إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و الذي تتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانت الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر.

يعطي الصندوق بناء على طلب من البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85 %، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتبعن على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكهم لدى الصندوق.

4-2- احصائيات عن الوكالة محل الدراسة: تستتناول في هذا الجزء بعض الأرقام المتعلقة بإنجازات الفرع الجهوي للوكلة الوطنية لتسهيل القرض المصغر بورقلة في الفترة من 2005 إلى غاية 2014 .

1- الأرقام المتعلقة بوضعية الملفات المودعة لدى الوكالات الولاية:

الجدول رقم (1): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية

الولاية	المجموع	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
ورقلة	15346	5816	4063	2554	3831
غريداية		2854	2853	1779	2669
تمنراست		4681	4286	2552	3828
البليدي		1995	1690	1154	1731
المجموع	12892	12892	8039	2454	12059

المصدر: وثائق الوكالة

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الفجوة بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة بلغت 2454 ملف بالنسبة لفرع الجهوي للوكلة أي ما يعادل نسبة 16 %، بينما تتسع هذه الفجوة أكثر إذا ما قارنا عدد الملفات المؤهلة بعدد الملفات التي تم تمويلها حيث بلغت 38 % أي 4853 ملف مؤهل ولم يتم تمويله.

الجدول رقم (2): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي

الولاية	المجموع	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
ورقلة	5681	2517	1566	645	967
غريداية		1255	1140	503	755
تمنراست		1417	919	409	613
البليدي		492	452	171	257
المجموع	4077	4077	1728	2592	2592

المصدر: وثائق الوكالة

يبين الجدول (2) أن هناك فجوة معتبرة بالنسبة للتمويل الثلاثي بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة تقدر بـ 28 % و تكون أكثر اتساعاً بالنسبة لفرق بين عدد الملفات المؤهلة و عدد الملفات اذ تصل الى 2349 ملف، أي أن 58 % من الملفات المؤهلة لم يتم تمويلها.

كما أسلفنا القول ان هناك فجوة طفيفة بين عدد الملفات المودعة و المؤهلة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية كون أن تأهيل الملفات المودعة يتم على مستوى الوكالات الولاية و في بعض الأحيان على مستوى خلايا المرافق بالتناسب للدواوير البعيدة عن مقر الولاية، بينما تتسع هذه الفجوة نوعاً ما بين عدد الملفات المؤهلة و الممولة لأن التمويل يتم على مستوى الفرع الجهو للكوكالة و التمويل يتطلب نقل الملفات الأصلية لأصحاب طلبات التمويل و نظراً لشساعة مساحة الولايات قيد الدراسة و بعد المسافة بينها و بين مقر الفرع الجهو فان عملية التمويل تأخذ مدة زمنية معتبرة.

أما بالنسبة للتمويل الثلاثي فان هذه الفجوات تتسع أكثر لتصل إلى نسبة 58 % بين عدد الملفات المؤهلة و تلك التي تم تمويلها، وبالإضافة للأسباب الجغرافية المذكورة سابقاً، فإن الإجراءات المتعلقة بالتمويل الثلاثي أكثر تعقيداً من البرنامج الأول كون أن البنوك تساهمن في عملية التمويل فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية.

2-تطور حصيلة التمويل و مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2014 – 2005)

الجدول رقم (3): تطور عدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	مناصب الشغل المستحدثة
2005	00	00	00
2006	00	46	69
2007	00	93	140
2008	00	88	132
2009	00	114	171
2010	00	142	213
2011	00	122	183
2012	2110	176	3429
2013	1626	346	2958
2014	4303	601	7356
المجموع	8039	1728	14651

المصدر: والمصدر:وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (3) تذبذب في معدلات التطور سواء فيما يتعلق بالتمويل الموجه لشراء مواد أولية أو التمويل الثلاثي ما يصاحبه منطقياً تذبذب في معدلات تطور مناصب الشغل المستحدثة، فمثلاً بالنسبة للبرنامج الأول نجد أن عدد المستفيدين في سنة 2013 انخفض بنسبة 23 % مقارنة بأول سنة من إطلاقه ليعود و يرتفع بنسبة 165 % في سنة 2014.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، فإن هذه الأخيرة حققت أرقاماً معتبرة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ أنها ساهمت في خلق 14651 منصب شغل جديد. لكن برجوعنا إلى هذه الأرقام نلاحظ أن 12059 منصب شغل أي ما يعادل حوالي 82 % من المناصب المصرح بها من طرف الوكالة استحدثت في إطار برنامج التمويل الموجه لشراء مواد أولية و الذي لا يمكن اعتباره

آلية لخلق مناصب الشغل بل هو موجه لدعم المؤسسات المصغرة القائمة من قبل، أي أن مناصب الشغل المصرح بها كانت موجودة من قبل، و منه نستنتج أن عدد مناصب المستحدثة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر أقل بكثير من الأرقام الرسمية.

3- حصيلة التمويل حسب فروع النشاط

المجموع	صناعات حرفية	خدمات	بناء و أشغال عمومية	الصناعات الصغيرة	الزراعة	القطاعات الولائية
2554	385	515	467	723	464	ورقلة
1779	830	166	134	492	157	غردابية
2552	120	89	126	457	1760	تمنراست
1154	170	129	214	397	244	البليدي
8039	1505	899	941	2069	2625	المجموع
100,00%	18,72 %	11,18%	11,71%	25,74%	32,65%	النسبة

الجدول رقم (4): عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط المصدر: وثائق الوكالة

بين الجدول (4) أنه بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية فإن قطاع الزراعة نال الحصة الأكبر من هذا البرنامج بنسبة 33 % يليه قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 26 % ثم الصناعات الحرافية بـ 19 % وفي الأخير قطاعاً الخدمات و البناء و الأشغال العمومية بـ 11 % لكل منها.

4- حصيلة عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات صغيرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (5): عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات صغيرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط

المجموع	تجارة	صناعات حرفية	خدمات	بناء و أشغال عمومية	الصناعات الصغيرة	الزراعة	القطاعات الولائية
645	20	80	522	84	29	00	ورقلة
503	20	20	446	28	19	60	غردابية
409	13	30	357	12	22	20	تمنراست
171	20	00	145	17	60	10	البليدي
1728	19	13	1470	141	76	90	المجموع
100,00%	1,10%	0,75%	85,07%	8,16%	4,40%	0,52%	النسبة

المصدر: وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (5) أن قطاع الخدمات يمثل أكثر القطاعات استفادة من برنامج الوكالة الموجه لإنشاء مؤسسات صغيرة إذ حضي بنسبة 85 % من مجموع المؤسسات المنشأة في إطار هذا البرنامج، بينما قطاع الزراعة هو الأقل استفادة بمجموع 9 مؤسسات صغيرة ما يعادل نسبة 0,5 %.

لاحظنا من قبل أن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذباً كبيراً بين صعود و نزول و هذا راجع لكون الوكالة لا تزال فتية و لأنها لم تستقر على هيكل تنظيمي و عملي نهائي بعد، ففي سنة 2011 تمت إعادة هيكلة الوكالة و تم اللجوء من طرف المصالح المركزية للوكالة إلى لامركزية التمويل نظراً لارتفاع عدد الطلبات و للتفايل الآجال حيث أن التمويل كان يتم على مستوى المديرية العامة ليتم تحوله إلى الفروع الجهوية. و هذا ما تطلب إعادة هيكلة

الفروع الجهوية و استحداث مصالح خاصة بالتمويل، ما صاحبه توقف مؤقت في عملية التمويل و هو الأمر الذي أدى إلى تراكم في عدد الطلبات الغير ممولة ليتم تصفية الملفات المودعة في سنة 2011 و 2012 و هذا ما أظهر ارتفاعا كبيرا في عدد القروض المنوحة في سنة 2012، ليعود و ينخفض في سنة 2013.

كما لاحظنا ارتفاعا كبيرا لعدد القروض المنوحة في سنة 2014، حيث وصل معدل التطور إلى حوالي 165 % بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، و هذا راجع للارتفاع الكبير لعدد الطلبات المودعة نتيجة لرفع قيمة القرض من 100 000 دج إلى 250 000 دج.

بالرجوع إلى تقسيم المستفيدين من جهاز الوكالة حسب قطاعات النشاط نرى أن توزيعهم بالنسبة لتمويل الموجه لشراء مواد أولية أكثر توازنا مقارنة بالتمويل الموجه لإنشاء مؤسسات صغيرة، إذ أن قطاع الخدمات حضي بنسبة 85 %، و باطلاعنا على قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة وجدنا أن غالبيتهم يتبعون إلى قطاع النقل، بينما القطاعات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة و الصناعات الحرفة لم تحظى مجتمعة سوى بنسبة 5,67 % ما يستعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالات و المتمثل في إنشاء مؤسسات منتجة في قطاعات تساهمن في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني و بالتالي تحريره من التبعية للمحروقات.

5 - الأرقام المتعلقة بتكوين المستفيدين برامج الوكالة:

الجدول رقم (6): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المائية حسب السنوات

المجموع	2014	2013	2012	السنة
				الوكالة
569	142	213	214	ورقلة
576	363	74	139	غريدة
630	108	278	244	تمنراست
135	67	0	68	البليدي
1910	680	565	665	المجموع

المصدر: وثائق الوكالة

بين الجدول (6) أن مجموع عدد أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من التكوين في التربية المائية على مستوى الفرع الجهوي بلغ 1910 مستفيد، في حين أن وكالة تمنراست تحتل المرتبة الأولى بـ 630 مستفيد، يليها كل من وكالات غريدة و ورقلة، بينما وكالة البليدي لم تكون سوى 135 صاحب مؤسسة صغيرة.

الجدول رقم (7): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء و تسهيل المؤسسات المصغرة

المجموع	2014	2013	2012	السنة
				الوكالة
562	62	236	264	ورقلة
594	135	274	185	غريدة
583	26	237	320	تمنراست
272	98	41	133	البليدي
2011	321	788	902	المجموع

المصدر: وثائق الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن مجموع الكلي لأصحاب المشاريع المصغرة المكونين في إنشاء و تسخير المؤسسات المصغرة بلغ 2011 مستفيد في نهاية سنة 2014، كما نلاحظ عدد المكونين كان ينخفض من سنة لأخرى، فإذا قارنا عدد المكونين في سنة 2014 بعددهم في أول سنة من انطلاق البرنامج نلاحظ أن هذا العدد انخفض بنسبة .% 64

بالنظر إلى البرامج التكوينية التي تنظمها الوكالة الوطنية لتسخير القرض المصغر نجد أنها متعددة و تتضمن محاور باللغة الأهمية و تشمل أهم المعارف التي يحتاجها المستفيدين في إدارة مشاريعهم المصغرة من الناحية النظرية. لكن المدة الزمنية المخصصة لهذه الدورات التكوينية و المتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم و لو الجزء البسيط من هذه المعرف، خاصة بالنسبة ببرنامج التكوين في إنشاء و تسخير المؤسسات المصغرة الذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور (المؤسسة و العائلة، التسويق، تسخير المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة، التخطيط المالي، المستخدمين و الإنتاجية). و إذا الأرقام المتعلقة ببرامج التكوين نجد أن عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية لم يتجاوز 24 % من مجموع المستفيدين التمويل الموجه لشراء مواد أولية وهذا راجع لعدم إجبارية إجراء هذا التكوين ، بينما عددهم بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء و تسخير المؤسسات المصغرة يتجاوز عدد المستفيدين من التمويل الثلاثي لأن الحصول على هذا النمط من التمويل مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع بإجراء مثل هذه الدورات التكوينية ما لم تكن إجبارية.

6- وضعية تحصيل القروض الممنوحة:

الجدول رقم (8): وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية موقفة في 2014/12/31

نسبة التسديد	الإقساط المسددة		الإقساط المستحقة		الولاية
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
14%	9386829,64	1109	66137167,4	7917	ورقلة
19%	12100241,9	1540	63518001,5	7369	غريدة
23%	14177107,8	1625	62763439,5	6923	تمنراست
28%	14444283,6	1705	50965043,1	5693	البلي
21%	0462,9 108 50	5979	00651, 383 243	27902	المجموع

المصدر: وثائق الوكالة

يبين الجدول (8) أن المجموع الكلي لأقساط التسديد المستحقة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية بلغت قيمته في نهاية 2014 حوالي 243 مليون دينار جزائري بينما لم يسترجع منها سوى 50 مليون دينار جزائري بنسبة تسديد ضعيفة تقدر بـ 21 % فقط.

الجدول رقم (9): وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الثلاثي موقفة في 2014/12/31

نسبة التسديد	الإقساط المسددة		الإقساط المستحقة		الولاية
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
26%	1 070 791,16	148	4 176 816,65	521	ورقلة
9%0	614 503,39	83	6 938 367,41	845	غريدة
9%0	239 800,88	32	2 746 727,68	311	تمنراست
41%	496 782,57	72	1 197 184,99	142	البلي
16%	00878, 421 2	335	0096,7 059 15	1819	المجموع

المصدر: وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (09) ضعف نسبة تسديد بالنسبة للقروض المنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة، إذ تقدر بـ 16 %، حيث أنه من مجموع 15 مليون دينار جزائري منوحة في إطار هذا البرنامج لم يسدد منها سوى 5 ملايين دينار جزائري. كما نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع نوعا ما بولاية البليسي لتصل إلى 41 % و 26 % بولاية ورقلة، بينما لم تتعذر نسبة 9 % في كل من عرادة و تمنراست.

رأينا فيما سبق الضعف المسجل في مجال استرجاع القروض المنوحة، فنسبة التسديد لم تتجاوز 21 % بالنسبة للبرنامج الموجه لشراء مواد أولية و 16 % بالنسبة للتمويل الثلاثي و هذا راجع إما لعدم قدرة المستفيدين على تسديد القروض لفشل مشاريعهم أو لأن تلك القروض لم توجه للاستثمار بل وجهة لأغراض أخرى.

و كما ذكرنا في الجانب النظري من هذا العمل فان تدخل الدولة في أي مؤسسة اقتصادية يؤدي إلى خلق فكرة عند المستفيد بأن الدولة هي التي تعمل على دعم و مساعدة الأفراد من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض و استخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا و كثيرا ما يتعامل المفترض مع القرض على أنه معونة من الدولة ليس ملزمًا بتسديدها.

وعليه يجب إعادة النظر في آليات منح القروض، كما يجب على الوكالة أن تقوم المرافقة الحقيقة و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض المنوحة، مع الإشارة إلى أن الوكالة و منذ إنشائها لم تتبع قصائيا أي مستفيد من جهازها لعدم تسديد القرض.

الخلاصة :

إن عملية التقييم التي قمنا بها من خلال دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر يتضح أنه بالرغم من الانجازات التي تظهر في الأرقام الرسمية المصرح بها من طرف الوكالة، إلا أن الخدمات و الدعم المقدم من طرف الوكالة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، إذ أن تحليل المعطيات المتعلقة بنشاطها يثبت وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة وما تم انجازه.

من هنا يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم و استهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة و إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و يمكن تلخيص اهم النتائج فيما يلي:

1- الدولة الجزائرية و بهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استحدث العديد من الوكالات و الأجهزة الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر (ANGEM) التي تعنى بتقديم التمويل و المرافقة لهذه المؤسسات كما أنها قامت بمنح امتيازات جبائية و جمركية للمستفيدين من هذه الأجهزة و تدعيم القروض البنكية المتعلقة بها.

2- من خلال دراسة الحالة المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، رأينا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من الصعوبات كطول الآجال المتعلقة بمنح القروض نظرا لمركزية منحها بالفروع الجهوية و شساعة المسافة بينها وبين الوكالات الولاية، كما أن أكبر تحدي تواجهه الوكالة هو استرجاع القروض المنوحة، إذ لاحظنا تدني نسب تسديد القروض.

3- بالنظر إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بعدد المؤسسات المصغرة التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر و تلك التي أنشأت إطار برنامجها و كذا عدد مناصب الشغل المستحدثة نرى أن الوكالة ساهمة في تنمية هذا القطاع من الناحية الكمية، ولكن الأرقام المتعلقة بالتحصيل يجعلنا نطرح تساؤلا حول الهدف الحقيقي من الدعم، كما أن الإحصائيات المرتبطة بتوزيع القروض المنوحة حسب قطاعات النشاط تريينا أن القطاعات المنتجة

كالزراعة و الصناعة تحظى بنسب جد متدنية و هذا يتناهى مع الهدف الرئيسي لهذه الوكالات و المتمثل في خلق مؤسسات منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

- توصيات الدراسة:

- 1- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض و الحد من مركزية منحها و هذا لتقليل آجال الانتظار بالنسبة لطاببي الدعم.
- 2- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات و مراكز التكوين و كذلك تخصيص مدة زمنية أطول لهذه البرامج حتى تستطيع تحقيق أهدافها.
- 3- يجب إعادة النظر في آليات منح القروض، كما يجب على الوكالة أن تقوم بالمرافقية الحقيقة و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.
- 4- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة و هذا بمنحها امتيازات أكبر من القطاعات الغير منتجة.

الهوامش والمراجع :

¹ ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الجامد للنشر ، عمان، 2012، ص 19

² خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 37

³ خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

⁴ حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، أبوظبي، 2009، ص 14

⁵ BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes, Présenté au Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux, Agadir-Maroc, 2013, p 7

⁶ BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, op.cit p8

⁷ عبد المنعم محمد الطيب- تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003 بجامعة سطيف، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 177.

⁸ مشرى محمد الناصر، دراسة إستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2011، ص 7 ، ص 34

⁹ مشرى محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 35

¹⁰ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz

¹¹ وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسهيل لقرض المصغر ، لمزيد من المعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

¹² منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر .